

وبالنسبة للاردن ، فالنظام في غنى عن التعريف، غير ان الملك قلق من سرعة حركة عرفات ويخشى ان يعود عليه اتفاق أيلول بنتائج اقتصادية عكسية، مثلما انه يمني النفس ان يفضي تراجع وزن عرفات الى بروز حاجة له لتمثيل الشعب الفلسطيني ولكن هذه المرة من على يسار عرفات وليس من على يمينه، اي بينما كان من قبل يطالب بقرار ٢٤٢ الذي يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويقترح عام ٧٢ مشروع المملكة المتحدة المكونة من كيانين عاصمتها عمان فيما عرفات كان يدعو لتحرير فلسطين وبعثذ لدولة وعودة، ونرى الملك اليوم يريد حلا يشمل القدس ويطرد المستوطنات ويحفظ المصالح الاقتصادية البرجوازية بدون ادارة الظهر لسوريا أو سواها فهو لا يتطير ويتفادى صدمات من طراز دبلوماسية عرفات السرية وما تمخض عنها. وحاليا ترى التقديرات الرسمية الاردنية ان عرفات قد انضم للمحور الاسرائيلي- الامريكي وسار شوطا لا يراعي فيه شؤون الاخرين، وما تحذيرات الملك وزيارة القدومي الا لممارسة الضغط الذي يتهرب منه عرفات بأكثر من وسيلة ووسيلة سيما اللجوء للقاهرة.

وعموما ان الحدود الاردنية مفتوحة لزيارات عدد من القياديين الثوريين الفلسطينيين، وهذه البوابة ستستمر على الأرجح طالما بقي النشاط الفلسطيني بعيدا عن السرية والكفاح المسلح، كما ان الانفراج الديمقراطي في الاردن تكفل مناخات وخرجات معينة ينبغي استثمارها.

**والان دعونا نرجع على الاصطفاف الثوري.....**

ان الجديد هنا لا يتعدى تذليل عقبتين ، أو انتزاع فتيل قنبلتين ، الاولى تتعلق بالبرنامج السياسي حيثما اتفقا على مبادئ سياسية، سيما الهدف الوطني بالعودة والدولة وتقرير المصير ورفض الحكم الذاتي ومؤسساته، والثانية تتعلق بالصيغة التنظيمية حيثما اتفق على تشكيل قيادة عشرينية وسكرتارية عشرية بناء على تمثيل متكافئ، أما عقد مؤتمرات شعبية وديمقراطية في الداخل والخارج وسحب تجربة الخارج على الداخل فلم يتحقق الى درجة تملص حماس من التحالف النقابي مع اليسار ، وتحديد الشعبية في قطاع غزة، وعدم التحاقها بالقيادة الموحدة.

ان قطار التسوية سريع الانطلاق فيما حركة الفريق المناهض بطيئة -- طبعا يمكن فهم التجربة الخاصة المنعزلة لبعض الفضائل، غير ان تأليف آلية بأقصى سرعة هو ضروري لاعطاء أمل للشعب والشروع بأعداد مقدمات الرد.